أداة للتكامل الاقليمي، وثالثة قائد اقليمي، ورابعة أداة لعدم الانحياز. ولاحظت الدراسة ان الخط البياني لاحاديث السادات عن الدورين، الاقليمي والدولي، لمصر اتخذ منحى نازلاً منذ بداية حكمه حتى اعلان قراره بزيارة القدس.

وعلى الرغم من ان السادات رأى وجود ارتباط وثيق بين الاوضاع الداخلية والسياسية والخارجية، وبين الصراع الاقليمي والصراع العالمي، فانه كان ينفي وجود أية مؤثرات داخلية على قراراته في المجال الخارجي. وهكذا، فانه «كان يرى لنفسه، بصفته رئيساً للدولة، دوراً رئيساً، انفرادياً، في صنع القرار الخارجي، من منطلق الثقة بالذات؛ ومن ثمّ، فانه لم يكن يرى، على الاطلاق، أي دور للمعارضة، أو اصحاب الرأي الآخر، حتى ولو من داخل النظام نفسه، في التأثير على قراراته الخارجية، في الوقت الذي كان يشير، كثيراً، الى ضرورة الحوار الديمقراطي والتعدّد الحزبي» (ص ١٨٥ ـ ١٨٦).

وفي الباب الثاني من الكتاب، بحث الفصل الاول «هيكل صنع القرار الخارجي في مصر» في الدور الوظيفي لسلطات الدولة في صنع القرار الخارجي. فبيّن ان نظام الحكم في مصر يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني؛ لكن دور مؤسسة الرئاسة هو الغالب. فالسلطة التنفيذية موزّعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء والجهاز البيروقراطي. والدستور المصري يعطي الرئيس صلاحيات واسعة: ممارسة السلطة التنفيذية؛ وتعيين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، واعفاؤهم من مناصبهم؛ ورئاسة التنظيم السياسي للدولة، الاتحاد الاشتراكي العربي (قبل حلّه وتحويله الى احزاب)؛ ورئاسة المجلس الاعلى للقضاء والمجلس الاعلى للشرطة؛ والقيادة العليا للقوات المسلّحة. وتقع تحت سلطة الرئيس المباشرة، أيضاً، المجالس القومية المتخصصة، التي هي أجهزة معاونة، وليست أجهزة مشورة. امّا السلطة التشريعية، فقد حدّد الدستور المصري مهامها بالتشريع، وتقرير السياسة العامّة للدولة، والخطة العامة للتنمية، وممارسة الرقابة، والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية؛ لكنه لم يُنَصّ على مهمة مجلس الشعب في صنع القرار المتعلّق بالسياسة الخارجية. ومن الناحية العملية، فان رئيس الجمهورية هو الذي يدعو المجلس الى الانعقاد في كل دورة من دوراته، حيث يفتتحها بخطاب سياسي، يعلن فيه قراراته الهامة في المجالين، الداخلي والخارجي؛ «ومن ثمّ، فان مجلس الشعب هو منبر لرئيس الجمهورية لاعلان قراراته» (ص ٢٠٠). وفي عهد السادات، لم يحدث أن اعترض مجلس الشعب على أي من قرارات السادات، أو الغاها، أو طلب اعادة النظر فيها، أو مجرّد تأجيل مناقشتها، كما افادت به الدراسة، التي لاحظت، أيضاً، ان السلطة القضائية التي لها، استناداً الى الدستور المصري، دور غير مباشر في صنع القرار الخارجي، من خلال تمتّعها بسلطة ابطال بعض القوانين، أو الاتفاقيات، المتعلقة بالسياسة الخارجية، في حال مخالفتها للدستور، «لم تشكّل أي قيد على السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار الخارجي، ولم يكن لها دور فعلي خلال فترة الدراسة» (ص ٢٠١).

وهكذا، نجد ان السلطة التنفيذية تملك السيطرة الكاملة على السلطتين، التشريعية والقضائية؛ ولها، وحدها، سلطة صنع، واصدار، القرار الخارجي، وهي «مركّزة، بصفة خاصة، في شخص رئيس الدولة» (ص ٢٠١)؛ وان الطابع الشخصي يسيطر على العلاقات السياسية، «فكانت الروابط والصلات الشخصية (المصاهرة والنسب والزمالة، الخ) هي الاساس في تولّي الوظائف الهامّة على مستوى النخبة، سواء بالنسبة الى المناصب الوزارية، أو البرلمانية، أو غيرها»، ممّا «يؤدي الى عدم تهيئة المناخ الملائم لتطوّر الديمقراطية، وازدهارها، واضعاف المؤسسات السياسية، وانخفاض دورها، وتضاؤل تأثيرها، من الناحية العملية» (ص ٢٠٢).

وفي البحث التطبيقي، المستند الى محاضر ومعطيات رسمية، في الدور الوظيفي للاجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالقرار الخارجي، يتضح لنا ان مجلس الوزراء المصري، خلال عهد السادات، لم يتخذ أي قرار، في المجال الخارجي، ذي قيمة، أو يشارك في صنعه. فغالباً ما كانت علاقة المجلس بالقرارات من هذا النوع على شكل احاطة بالقرار، بعد اتخاذه، أو اصداره، وليست مناقشته. ولم يخرج دور وزارة الخارجية عن كونها أداة لتنفيذ قرارات رئيس الدولة في المجال الخارجي، ولتجميع، وتصنيف، المعلومات المرفوعة الى